العلاقة التزامنية للعجز التوأم فى الاقتصاد المصري
خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠٢٠)

The Simultaneous Relationship for the Twin Deficit in the Egyptian Economy during the period (2000 -2020)

أحمد سعيد كرم البكل *
إيمان فاروق السيد الحداد**

الملخص

اهتمت دول العالم بالعجز المزدوج أو التوأم حيث يجتمع عجز الموازنة العامة للدولة مع عجز الميزان التجاري وتبين استمرار هذين العجزين وتلازمهما معاً لفترات طويلة بالشكل الذى قد يحقق اختلالات هيكلية في الأداء الاقتصادي ويعوق عملية التنمية الاقتصادية، ولم يكن الاقتصاد المصري بعيد عن المعاناة من العجز التوأم وشهدت السنوات تلازم كلا العجزين واستمرارهم لفترات طويلة نسبياً وتحولهما إلى عجز مزمن مما كان له الكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري، ولبحث العلاقة بين العجزين استخدمت الدراسة سلسلة زمنية تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠، وتبين أن هناك تزامن بين العجزين حيث تزامن العجزين معاً خلال جميع سنوات الدراسة إلا أن المحرك الرئيسي كان عجز الموازنة العامة والذى ساهم في التغيرات في عجز الميزان التجاري في الآجل القصير والطويل، باستثناء ٦ أعوام فقط حيث قابل النمو الموجب لأحد العجزين نمو سالب للعجز الآخر والعكس.

* **مدرس الاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس**. ahmed.elbokl@eco.suezuni.edu.eg
مدرس الاقتصاد، كلية النقل الدولي واللوجستيات بورسعيد، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، dr.emanhaddad2011@aast.com

ولمعرفة طبيعة ومدى صحة العلاقة التزامنية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري وتحديد اتجاه هذه العلاقة تم استخدام اختبارات مثل اختبار "ديكي – فولر الموسع"، وتم تطبيق اختبارات غرانجر لمعرفة طبيعة العلاقة في الآجل القصير واختبار (TODO & Yamamoto) لمعرفة العلاقة في الآجل الطويل، واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة الخاصة بالصدمات، وأثبتت الدراسة وجود علاقة تزامنية أحادية الاتجاه تتجه من عجز الموازنة العامة الى عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع سياسات قوية تدعم الصادرات المصرية والتركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة الكبيرة والأقل عرضة للصدمات الخارجية مع مراعاة تطبيق معايير الجودة العالمية على الصادرات المصرية مع وضع قيود على الواردات خاصة الواردات الاستهلاكية والترفيهية والتركيز على الواردات الإنتاجية وإتباع إستراتيجية الإحلال محل الواردات هذا جنبا لجنب مع إتباع السياسات المالية التي تؤدى الى تقليل عجز الموازنة العامة مثل ترشيد الإنفاق الحكومي واستخدام السياسات الضريبية الملائمة.

الكلمات الدالة: العجز التوأم، العجز الثنائي، الناتج المحلى الإجمالي، العجز المزمن، الميزان التجاري، الموازنة العامة للدولة

Abstract

The countries of the world paid attention to the double deficit or twins, where the deficit of the state's general budget combines with the deficit of the trade balance, and it was found that these two deficits persisted and accompanies them together for long periods in a way that achieves structural imbalances in economic performance and hinders the process of economic development. The Egyptian economy was not far from suffering from the twin deficits. The years witnessed Both deficits are coherent and persist for relatively long periods and turn into chronic deficits, which has had many negative effects on the Egyptian economy. The study now states that the main driver was the general budget deficit, which contributed to changes in the trade balance deficit in the short and long term, with the exception of only 6 years, where the positive growth of one of the deficits corresponded to a negative growth of the other deficit and vice versa, and to achieve the goal of determining the simultaneous relationship between the state budget deficit and the balance deficit To determine the direction of this relationship, tests such as the extended Dickey-Fuller test were used, and Granger's tests were applied to find out The nature of the relationship in the short term and the (TODO & Yamamoto) test to know the relationship in the long term, the test of analysis of variance components, as well as the test of the response function for shocks. Strong support for Egyptian exports and focus on exports with large added value and less vulnerable to external shocks, taking into account the application of international quality standards to Egyptian exports with restrictions on imports, especially consumer and recreational imports, focusing on productive imports, and following this strategy of substitution, along with following the financial policies that It leads to reducing the

public budget deficit, such as rationalizing government spending and using appropriate tax policies.

Key words: twin deficit, bilateral deficit, GDP, chronic deficit, trade balance, state general budget

١- مشكلة الدراسة

تنظر العديد من الدول إلى مشكلة عجزي الموازنة العامة ومشكلة عجز الميزان التجاري بشكل منفرد على أنهما مشكلتين منفصلتين وتسعى لحل كل مشكلة على حدا دون الاهتمام بالعجزين معاً ولا تعطى أهمية للتزامن بين العجزين ولا بتحديد نوع العلاقة بينهما، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في هل هناك علاقة تزامنية بين كلاً من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري وهل هي علاقة ثنائية الاتجاه؟ وما هي الآليات التي تساهم فى خفض العجزين التوأم؟

٢- تساؤلات الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالعجزين التوأم؟
- ما هي أسباب تحقق العجزين التوأم؟ وما هي الآثار الاقتصادية؟
- كيف تطور العجزين التوأم فى الاقتصاد المصري وما هي نوع العلاقة بين العجزين؟
- ما هي آليات تخفيض العجزين التوأم فى مصر؟

٣- أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون العجزين التوأم يمثل مشكلة اقتصادية تسبب اختلالات هيكلية فى الاقتصاد القومي وعائق للتنمية الاقتصادية مما يتطلب التعرف على المشكلة فى الاقتصاد المصري وتحليلها ووضع آليات لتخفيض العجزين معاً.

٤- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أسباب تحقق العجزين التوأم.
- دراسة المشاكل المترتبة على تحقق العجزين التوأم.
- تحليل تطور العجزين التوأم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠).
- تحديد العلاقة بين العجزين وتحديد اتجاهها.
- الخروج بتوصيات لتخفيض العجزان معاً.

٥- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية أساسية وهي أن هناك علاقة بين العجزين (عجز الموازنة العامة وعجز الحساب التجاري)، ويمكن تقسيم تلك الفرضية الأساسية لعدد فرضيات فرعية وهى كالتالي:

- عجز الموازنة العامة هو المحرك الأساسي لتغيرات عجز الحساب التجاري
- يوجد علاقة سببية بين العجزين فى الاقتصاد المصري.
- يتخذ العجزين نفس الاتجاه في الارتفاع أو الانخفاض.

٦- منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والتحليلي؛ حيثُ تمَّ استخدامُ المنهجِ الاستقرائي في دراسة المتغيرات الاقْتِصَادِية محل الدِّراسةِ، حيث تم الاعتماد على سلسلة زمنية للفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) عن العجزين والناتج المحلى الإجمالي وحساب بعض المؤشرات الاقتصادية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للناتج المحلى الإجمالي والانفتاح الإقتصادي ونسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة، أما بالنسبة للمنهج التحليلي فأقترن باستخدام نموذج قياسي لتحديد طبيعة العلاقة التزامنية بين العجزين في الاقتصاد المصري واختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية والخروج بتوصيات تساهم فى تخفيض العجزين معاً.

٧- الدراسات السابقة

□ دراسة (ممدوح، ٢٠٠١) هدفت هذه الدراسة إلى التحليل الثنائي للعلاقة السببية بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري في الاقتصاد السعودي باعتباره اقتصاد نفطي واستخدمت بيانات سلسلة زمنية سنوية لكل من العجزين تغطي الفترة ١٩٧٠–١٩٩٩، واختبرت فرض التكافؤ الريادي واختبرت كذلك النموذج الكينزية وقدمت مقترح يتناسب مع الاقتصادات النفطية مفاده وجود علاقة سببية من عجز الحساب الجاري وباتجاه عجز الموازنة والعكس صحيح[١].

□ قامت دراسة (Chen,2006) على اقتصاد الولايات المتحدة (١٩٧٥–٢٠٠٤) وأثبتت أن عجز الموازنة العامة له تأثير معنوي على عجز الميزان التجاري

١) ممدوح الخطيب الكسواني، (٢٠٠١)، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

كنسبة من الناتج المحلي وحددته بعلاقة طردية، والنتيجة أن العلاقة من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري من خلال الإنفاق والدخل واستبعدت سعر الفائدة وسعر الصرف[1].

□ أوضحت دراسة (حلمي، ٢٠٠٤) تلازم العجزين التوأم في كلاً من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء منذ بداية السبعينات، وطبقت الدراسة عدد من الدول (مصر، تونس، المغرب) لكونهم دول غير النفطية وذلك خلال الفترة (١٩٧٥- ٢٠٠٠)، وأوضحت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين العجزين فى مصر وتونس فى حين تحقق العجزين التوأم فى المغرب وأن العجز المالي ذو علاقة طردية مع عجز الحساب الجاري[2].

□ دراسة (Marinheiro,2007) بتطبيق نموذج VAR على مصر واستخدمت سببية جرانجر، وأثبتت أن فرضية فلدستان وهوريكان تنطبق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٧ – ٢٠٠٣) وتوصلت الدارسة إلى أنه فى الأجل الطويل تتسم العلاقة بين العجزين التوأم فى مصر بالضعف، وأن اتجاه العلاقة من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة العامة[3].

□ ربطت دراسة (نيفين، ٢٠١٤) مشكلة عجز الموازنة العامة في مصر بمشكلة تزايد حجم المديونية العامة للدولة) محلية أم خارجية) حيث تقوم الدولة بتمويل عجز الموازنة العامة بالاقتراض، موضحة عدد من العلاقات طويلة الأجل مثل العلاقة الطردية بين الدين الخارجي والنفقات العامة، والعلاقة العكسية بين الدين الخارجي

1)Chen, D. (2006)، Effects Twin Deficit of monetary policy on the twin deficits. Quarterly Review of Economics and Finance.

[2] حلمي إبراهيم، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة ١٩٧٥- ٢٠٠٠)، **رسالة دكتوراه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

[3]) Marinheiro, C. F. (2008). "Ricardian equivalence, twin deficits and the Feldstein–Horoeka Puzzle in Egypt". Journal of Policy Modeling, 30.

والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي وأن اتجاه العلاقة من النفقات العامة إلى الدين الخارجي[١].

□ ناقشت دراسة (Omneia Helmy, 2015) العلاقة بين الإختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد المصري، مستخدمة اختبار فرضية العجز المزدوج ولغز فيلدشتاين–هوريكا Horioka–Feldstein للفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠١٤ ورفضت الدراسة فرضية العجز المزدوج ووجود علاقة عكسية تتجه من الحساب الجاري إلى عجز الموازنة وعللت ذلك بأن تمويل العجز المالي في مصر يعتمد على المصادر المحلية أكثر من المصادر الخارجية، كما رفضت لغز فيلدشتاين–هوريكا جزئيا بسبب حرية حركة رأس المال في مصر رغم عدم اندماجها الكامل في السوق العالمي لرأس المال[٢].

□ دراسة (Ncanywa and letsoolo, 2018) بحثت الدراسة العلاقة بين العجز في الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في جنوب أفريقيا فى الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٦ وذلك باستخدام Causality Granger وأثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة قوية بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري في الأجل القصير فقط ولا تتحقق هذه العلاقة فى الأجل الطويل[٣].

---

١ نيفين فرج، (٢٠١٤)، "**أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**"، بحث منشور مجلة كلية التجارة، جامعة الأزهر.

[2]) Omnia Helmy and Chair Zaki, (2015)، The nexus between internal and external macroeconomic imbalances: evidence from Egypt working, The Egyptian center of economic studies, Paper No 181.

[3] Ncanywa, T.&T.E. Letsoalo (2018)." Which among twin deficits hypothesis, twin divergence, and Ricardian's equivalence hold in a developing country**?**". **Journal of Public Affairs**, DOL: 10.1002/pa. 1904.

□ دراسة (نشوى عبد ربه، ٢٠١٩) وقامت باختبار فرضية العجز التوأم لتوضيح العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز رصيد الحساب الجاري، في مصر مستخدمة مجموعة من المتغيرات الكلية للفترة ١٩٧٥ –٢٠١٨ وتوصلت إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من عجز الحساب الجاري إلى عجز الموازنة العامة للدولة كما توصلت إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الأجل القصير[١].

□ دراسة (عطا الله، ٢٠١٩) وهدفت إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري فى الجزائر خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧ بالاعتماد على الاقتصاد القياسي وقامت بفحص مدى استقرار السلاسل الزمنية، وتوصلت إلى أن الميزان التجاري يؤثر على الموازنة العامة وأنها علاقة من اتجاه واحد حيث نفت وجود علاقة تأثير من عجز الموازنة إلى الميزان التجاري[٢].

□ دراسة (Yadav & Behera, ٢٠١٩) عن ارتفاع العجز في الحساب الجاري في الهند فى الفترة من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢٠١٢/٢٠١٣ واستخدمت اختبارات السببية، واختبار التكامل المشترك لجوهانسون، وجذر الوحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن العجز في الحساب الجاري بالهند يرجع إلى كلاً من العجز المالي،

[١] نشوى عبد ربه، (٢٠١٩)، "العجز التوأم دراسة حالة مصر للفترة (١٩٧٥ –٢٠١٨)"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٩، العدد ٢، يونيو ٢٠١٩، ص ص 360–329

[٢] عطا الله مسعود وآخرون، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري فى الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، **مجلة دفاتر اقتصادية**، مجلد ٩.

فترة التبادل التجاري، معدل التضخم، سعر الودائع الحقيقي، وتوصلت الدراسة إلى أن العجز المالي يؤدى إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري عبر السنوات[1].

رغم تعدد الدراسات التي ركزت على العلاقة بين عجزي الموازنة العامة للدولة والعجز التجاري وقامت باختبار هذه الفرضية في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية وتوصلت إلى نتائج مختلفة وأثبت بعضها تحقق فرضية العجزين التوأم، بينما أثبتت أخرى إلى وجود تباعد مزدوج بين العجزين فى حين دعمت دارسات أخرى عدم وجود علاقة بينهم واستخدمت العديد من الأساليب الإحصائية والقياسية لتحديد نوع العلاقة واتجاهها وطبقت بعض الدراسات على الاقتصاد المصري، إلا هذه الدراسات تناولت فترات زمنية بعيدة نسبياً مثل دراسة (Helmy ,2018) والتي توقفت حتى عام ٢٠١٤، ودراسة Omneia Helmy, 2015)) حتى عام ٢٠١٤ ودراسة (إيمان الحداد، ٢٠١٦) وتوقفت عند بيانات عام ٢٠١٥ ومن أحدث هذه الدراسات وآخرها دراسة (نشوى عبد ربه، ٢٠١٩) وتوقفت عند بيانات عام ٢٠١٨ رغم اختلاف النتائج للفترة ما بعد تعويم الجنيه المصري فى نهاية عام ٢٠١٦ كما إن معظم هذه الدراسات اعتمدت على كل عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي دون استخدام القيم المطلقة للعجزين وتحليل العلاقة الاتجاهية بينهم.

[1] Behera, H. K. and I. S. Yadav (2019). "Explaining India's current account deficit: a time series perspective". **Journal of Asian Business and Economic Studies,** https://doi.org/10.1108/JABES-11-2018-0089.

٨- الإطار النظري للدراسة

٨-١ العجز التوأم The Twin Deficit

برزت أهمية الموضوع على الساحات الدولية العالمية عندما تعرض الاقتصاد الأمريكي فى الثمانينات إلى تزامن عجز الموازنة العامة للدولة مع عجز الميزان التجاري وسمى بالعجزين التوأم أو بالعجز الثنائي، وفى نفس الوقت شهدت معظم اقتصاديات العالم العديد من الاختلالات الهيكلية الكلية مثل اختلال الميزان التجاري، واختلال الموازنة العامة للدولة حيث عانت الدول ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة كمعبر عن نقص الموارد المالية وعجز الموازنة العامة للدولة وعلى الجانب الآخر عانت بعض الدول من ارتفاع الواردات عن الصادرات كمعبر عن نقص الموارد المادية وعجز الميزان التجاري والغالبية العظمى من دول العالم تعانى من تحقق العجزين معاً وتزامنهما لفترات زمنية طويلة نسبياً، ومع أهداف التنمية الاقتصادية الطموحة والهادفة إلى تحقيق الدولة لمستويات مرتفعة من النمو الإقتصادي كان من الجدوى إيجاد آليات لتخفيض كلا العجزين معاً وهو الأمر الذى يتطلب التعرف أولاً على أسباب تضخم النفقات العامة وقصور الإيرادات العامة عن تغطيتها "عجز الموازنة العامة للدولة"، وكذلك الحال فى التعرف على أسباب زيادة الواردات وعدم قدرة الصادرات السلعية على تغطيتها "عجز الميزان التجاري"، بالإضافة إلى أهمية التعرف على المشاكل الاقتصادية المترتبة على تحقق العجزين.

٨-٢ مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها عبارة عن سجل مالي يتكون من جانبين الأول هو إجمالي الإيرادات الحكومية بأنواعها المختلفة والثاني إجمالي المصروفات

الحكومية بأنواعها المختلفة خلال فترة زمنية محددة عادة سنه مالية وبالشكل الذي يعبر عن توجهات السياسة العامة للدولة[١].

يعرف القانون رقم (٥٣) لعام ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم (٨٧) لعام ٢٠٠٥ الموازنة العامة فى مصر بأنها "البرنامج المالي السنوي لخطة الدول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية"[٢]

تعتمد الحكومات على السياسة المالية لتحقيق أهداف الاستقرار والنمو الإقتصادي، ويصاحب ذلك في الغالب تحقيق عجز مالي كبير، وتعتبر الموازنة العامة للدولة في حالة عجز عندما تعجز الإيرادات الحكومية عن تغطية النفقات الحكومية، ويحدث فائض الموازنة عندما تستطيع الإيرادات الحكومية تغطية النفقات الحكومية وتزيد عليها، وتدعى الموازنة العامة للدولة بالمتوازنة عندما تتساوى النفقات الحكومية مع الإيرادات الحكومية بدون فائض أو عجز.

٨-٢-١ أسباب تضخم النفقات العامة عن الإيرادات العامة:

شهدت غالبية دول العالم تضخم النفقات العامة وانخفاض قدرة الإيرادات العامة على تغطيتها واستمر الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة فى تزايد مع الزمن محققاً لمعدلات نمو مرتفعة مما يؤدى إلى تضخم عجز الموازنة العامة للدولة ومن مسببات ذلك:

- متطلبات التنمية التي تشهدها غالبية دول العالم فلا يوجد دولة فى العالم المتقدم والنامي إلا وتسعى لتطوير وتنمية مؤسساتها ويتم تمويلها من إيرادات الدولة وتمثل عبء على موازنتها.

[١] الموازنة العامة للدولة، (٢٠١٠)، كيف تقرأ الإحصاءات، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، ص ٥

[٢] عبد الله شحاته، وصالح عبد الرحمن، (٢٠٠٨)، **الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية**، جامعة القاهرة.

- التغيرات التكنولوجية فى جميع المجالات مثل النقل والمواصلات والتعليم والصحة والصرف الصحي وشبكة المياه والري والغاز والتي تتطلب مواكبة هذه التغيرات والخضوع للتطوير والتحديث فى إطار تكاملي وتزامني فتطوير وتحديث أي قطاع دون تطوير وتحديث قطاع آخر أشبه بجهود تفضي إلى لأشيء.
- التزايد المستمر في عدد السكان يؤدي إلى تزايد الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية وغير ذلك من الخدمات والتوجه نحو الارتقاء بالجودة الحياتية والرفاهية الاقتصادية[1].
- ارتفاع حجم الدين العام (الخارجي – المحلي) وزيادة أعباء خدمته، ومضاعفته مع الانخفاض المستمر فى قيمة العملة المحلية.
- انخفاض الحصيلة الضريبية للعديد من الأسباب مثل ضعف الدخول الحقيقية وغياب الوعي بأهمية سداد الضرائب والتهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية بالإضافة إلى المتأخرات الضريبية المستحقة للحكومة.
- زيادة حجم القطاع غير الرسمي وخروجه من دائرة النشاط الإقتصادي وفقدان وعاء ضريبي ضخم نسبياً ولا يقل حجماً عن القطاع الرسمي.

٨-٢-٢ أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة للدولة دور أساسي فى تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاج الاختلالات الاقتصادية الكلية مثل مشاكل الركود الإقتصادي والبطالة والركود التضخمي، إلا أن الأرتفاع المستمر والمتتالي فى عجز الموازنة العامة للدولة يحول الموازنة إلى أداة للخلل وعدم الاستقرار الإقتصادي، إلا أن الاختلالات الهيكلية

[1] Anoruo, E. & Sanjay, R. (1998), Current account and fiscal deficit: Evidence from five developing economies of Asia, **Journal of Asian Economics**, p9.

الناتجة عن العجز فى الموازنة العامة للدولة يختلف فى حالة استخدام أساليب تضخمية للتمويل عنها فى حالة استخدام أساليب غير تضخمية[١] بالتفصيل التالي:

اولاً: التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة

من ضمن أساليب تمويل العجز المتزايد والمزمن فى الموازنة العامة أساليب تمويل لها أبعاد تضخمية مثل حالتي زيادة الإصدار النقدي وزيادة الائتمان الممنوح للحكومة وذلك بالآليات التالية:

- ❑ التمويل من خلال الإصدار النقدي الجديد ويتسبب فى هذه الحالة فى إحداث "تضخم نقدي" ففي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإصدار نقدي جديد إلا أنه لا يقابله غطاء حقيقي من السلع والخدمات، وذلك بدلاً عن توجيه الإصدار النقدي إلى الاستثمارات التي تؤدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.
- ❑ التمويل من خلال زيادة الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي ويتسبب فى هذه الحالة فى إحداث "تضخم مالي" ففي هذه الحالة يتم تغطية نسبة كبيرة من العجز من خلال التمويل المصرفي والتوسع فيه للدرجة التي يكون فيها معدل نموه أكبر من معدل نمو الناتج القومي.

ثانياً: التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة

من أساليب تمويل العجز المتزايد والمزمن فى الموازنة العامة التمويل غير التضخمي وفى هذه الحالة يتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض العام سواء الداخلي أو الخارجي مما يؤدى إلى ارتفاع حجم الدين العام وارتفاع الدين العام

[١] تطور عجز الموازنة العامة للدولة الأسباب، الآثار، الحلول، (٢٠٠٦)، **الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية.**

كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي بالإضافة إلى تفاقم أعباء خدمة الدين وذلك بالآليات التالية:

- تستخدم الحكومة أذون الخزانة والسندات الحكومية كأداة للدين العام الداخلي وتستخدمها كذلك كأداة للسيطرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، إلا أن نجاح استخدام هذه الطريقة فى تمويل عجز الموازنة العامة يتطلب توافر عدد من الأساسيات مثل:
  - توافر سوق نشطة للأوراق المالية.
  - تنال أذون الخزانة والسندات ثقة المشترين.
  - تتمتع أذون الخزانة والسندات بسعر فائدة الذي أكبر من معدل التضخم السائد.
- تعتمد الدولة على الاقتراض من الخارج لسداد جزء من عجز موازنتها العامة ولتغطية نفقاتها من السلع الإنتاجية المستوردة واللازمة لتنفيذ الحكومة لمشروعات التنمية الاقتصادية إلا أنه يمثل عبء إضافي على الدولة وسحب من رصيد عملاتها الجنبية وذلك ليس فقط لسداد الدين نفسه وإنما كذلك لسداد أعباء خدمة الديون الخارجية[١]

٨-٣ مفهوم الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه سجل حسابي لدولة ما من جانبين الأول ويختص بقيمة صادرات الدولة من السلع (الجانب الدائن) والجانب الثاني ويختص بقيمة واردات الدولة من السلع (الجانب المدين)، وهو أيضاً ذلك الجزء من ميزان المدفوعات للدولة الذي يتعلق بالسلع الملموسة دون غيرها سواء كانت مستوردة

[١]) الدين العام المحلى ومؤشرات الاقتدار المالي، ٢٠٠٥، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، ص ٥.

أو مصدرة، ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية من المشتريات والمبيعات من السلع مع العالم الخارجي[١]، ويتحقق "العجز التجاري عندما تكون كمية صادرات الدولة من السلع أقل من وارداتها من السلع[٢] ويسجل فى هذه الحالة رصيد سالب، وعلى العكس يتحقق "الفائض التجاري" فى حالة إذا كانت كمية صادرات الدولة من السلع أكثر من وارداتها ويسجل رصيد إيجابي، ويكون الميزان التجاري في حالة توازن عندما تتساوي الواردات السلعية مع الصادرات السلعية[٣].

٨–٣–١ أسباب تضخم الواردات السلعية عن الصادرات السلعية

نقص الموارد المادية ترتب عليه زيادة الاعتماد على الواردات من الخارج بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية مما نجم عنه زيادة الواردات السلعية وانخفاض الصادرات السلعية وبالتالي تحقيق عجز مزمن في الميزان التجاري، وهو ما يرجع للأسباب التالية:

اولاً: زيادة الواردات السلعية: ترجع زيادة الواردات السلعية إلى العديد من العوامل منها:

– الاعتماد على الواردات السلعية من السلع الإستراتيجية والأساسية والحيوية وهي السلع التي لا مجال للاستغناء عنها الأمر الذي يتسبب في فقزه كبيرة وسريعة في الواردات بالإضافة إلى استيراد العديد من السلع التي ليس

[١] جيمس جوارتني، ريجارد استروب، (٢٠٠٢)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض، ص 121.

[٢] ممدوح، الخطيب الكسواني،٢٠٠٢ "**العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري**"، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

[٣] محمد سيد عابد، (٢٠٠١)، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

لها أهمية اقتصادية مثل السلع الترفيهية أو سلع المحاكاة للأنماط الأجنبية، أو التفاخر والمباهاة ولا تمثل سوى ضياع للعملات الأجنبية النادرة.

– اتباع الحكومات للسياسات التوسعية والتي تؤدى إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي ونمو الدخل القومي وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة سواء المعمرة أو غير المعمرة "أثر الدخل".

– زيادة التنمية الاقتصادية تؤدى إلى زيادة الإنتاج المحلى وزيادة الصادرات للخارج ومن ثم زيادة استيراد مستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج.

– سلسلة التخفيضات الجمركية خاصة مع تطبيق الاتفاقيات التجارية العالمية فى إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية والتي أدت إلى زيادة الطلب على الواردات السلعية واستيراد مستلزمات الإنتاج الصناعية المستوردة نتيجة انخفاض أسعارها النسبية.

ثانياً: انخفاض الصادرات السلعية: يرجع انخفاض الصادرات السلعية إلى:

– انتشار التجارة الإلكترونية مع ثورة المعلومات وانتشار شبكة المعلومات الدولية وإتاحة كافة المعلومات الأسواق العالمية والطلب العالمي وفرص التصدير المتاحة وعن السلع والمنتجين، والأذواق التي تتباين من سوق لأخر مما يستوجب مواصفات خاصة لدخول هذه الأسواق.

– المعوقات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول والتي تقلل من فرصتها المشاركة في التجارة الخارجية مثل ضعف بنية الصادرات الأساسية والمشاكل التمويلية التمويل وعدم تناسب خدمات النقل والشحن والتخزين مع متطلبات

الكفاءة التصديرية مع ارتفاع تكاليف النقل ورسوم الموانئ البحرية والجوية، وتعقد الإجراءات الجمركية للصادرات[١].

– المعوقات الخارجية التي تعاني الصادرات منها كمعايير الجودة المشروطة من الدول الأجنبية، وشهادات عبور السلع المستوردة من الخارج وفق معايير واختبارات محددة بالإضافة إلى فرض بعض الدول رسوم إضافية على الواردات فى مقابلة الدعم الذي تقدمه هذه الحكومات لمنتجيها المحليين (مباشر/ غير مباشر) مما له أثر مباشر على تنافسية صادرات هذه الدول[٢].

– مغالاة بعض الدول في تحديد سعر الصرف مما يؤدى إلى انخفاض تنافسية الصادرات ومشاكل الحصول على النقد الأجنبي في الدول التي تطبق نظام سعر الصرف الثابت بالإضافة إلى القصور فى توافر المهارات والخبرات اللازمة لإدارة عمليات الصادرات

٨-٣-٢ الاختلالات الهيكلية الناتجة عن عجز الميزان التجاري

يعبر العجز في الميزان التجاري عن نقص الموارد المادية وبالتالي زيادة الاعتماد على الواردات من الخارج مما يعزى إلى:

– زيادة الاعتماد على استيراد من الخارج بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدولة عن توفير الاحتياجات اللازمة سواء باستيراد السلع الاستهلاكية أو باستيراد السلع الرأسمالية فمثلاً استيراد السلع الاستهلاكية يبين قصور الجهاز الإنتاجي للدولة عن إنتاج السلع الاستهلاكية، واستيراد السلع الرأسمالية يبين قصور الجهاز الإنتاجي للدولة عن إنتاج السلع الرأسمالية ...الخ.

[١] تجارب دولية في تنمية الصادرات (٢٠٠٤)، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، ص ٥

[٢] **المرجع السابق مباشرة**، ص ٦

– استنزاف احتياطيات الدولة من رصيد العملات الصعبة واللجوء للديون الخارجية مما يؤدي إلى خفض قيمة العملة الوطنية وفقدان قدراتها الشرائية وارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم.

٨-٤ الفكر الاقتصادي والعلاقة التزامنية للعجز التوأم

اهتمت دول العالم فى جانبيها المتقدم والنامي بكلا من عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري إلا أن أهمية الموضوع برزت مع تزامن الموازنة العامة للدولة مع عجز الميزان التجاري فى الاقتصاد الأمريكي وسمى بالعجزين التوأم أو بالعجز الثنائي فى الثمانينات، هذا ويذكر التاريخ الاقتصادي العديد من المناهج التي تناولت كلا من عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري عجز كما قدمت العديد من النظريات الاقتصادية تفسير لتزامن العجزين معاً.

٨-٤-١ مناهج تحديد العلاقة بين العجز التوأم

قدمت الأدبيات الاقتصادية العديد من المناهج التي تناولت العجزين التوأم ومنها من أكد على وجود علاقة ذات اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى الحساب الجاري وأنها علاقة موجبة ومنها من أكد وجود علاقة عكسية بين العجزين، واتخذت مناهج أخرى الاتجاه المعاكس حيث أكدت وجود علاقة ذات اتجاه واحد ولكن من عجز الحساب الجاري إلى الموازنة العامة، فى حين نفت بعض المناهج تواجد هذا النوع من العلاقات، كما موضح بالجدول رقم (١):

جدول رقم (١): مناهج تحديد العلاقة بين العجز التوأم

الاقتصاد	العلاقة	نوعها	اتجاهها
الاقتصاد الكلاسيكي التقليدي[١]	علاقة مباشرة	موجبة	من عجز الموازنة العامة إلى الحساب الجاري
النموذج الريكاردى[٢]	لا توجد علاقة	لا توجد	عجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري
النظرية الكينزية (العجز التوأم)	علاقة مباشرة	موجبة	تزامن عجز الموازنة مع عجز الحساب الجاري
نموذج ماندل – فلمنج Fleming (1962) Mundell (1963 [٣]	علاقة مباشرة	موجبة	من عجز الموازنة إلى عجز الميزان التجاري
فرضية التكافؤ الريكاردى ١٩٧٤ الاقتصادي Barro (كوثر إبراهيم، ٢٠١٦) [٤]	لا توجد علاقة	لا توجد	عجز الموازنة العامة لا يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري

١عطا الله مسعود، **مرجع سبق ذكره**

2 Omneia Helmy, **op.cit**. pp14

٣) خالد السواعي، وآخرون، (٢٠١٥) ، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الإقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن"، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، المجلد٢، عدد٢.

٤) كوثر إبراهيم، (٢٠١٦)، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في سورية، **رسالة ماجستير** ، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

لغز Puzzle, 1980) (Horioka-Feldstein) FH[1]	توجد علاقة غير مباشرة	توجد	صحة فرضية العجز التوأم مع درجة القدرة على الحركة الدولية لرأس المال.
فرضية التباعد المزدوج[2]	توجد علاقة عكسية	عكسية	تأثير سلبي للعجز المالي على عجز الحساب الجاري

المصدر من أعداد الباحث بناء على الدراسات السابقة.

٨-٤-٢ المبررات الاقتصادية للعجز المزدوج

قدمت الأدبيات الاقتصادية العديد من المبررات لحدوث العجزين التوأم وتم تقسيم المبررات إلى مبررات متعلقة بالطلب الكلى ومبررات متعلقة بالإنفاق الكلى ومن هذه المبررات:

٣-٢-١ مبررات العجزين التوأم والمتعلقة بالطلب الكلى:

- ارتفاع الميل الحدى للاستيراد فى مصر يؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات (من عناصر الطلب الكلى) ويرجع ذلك إلى زيادة المستوي العام للدخل والمتحقق نتيجة زيادة الإنفاق الحكومى (من عناصر الطلب الفعال) إلا أن زيادة الدخل تحققت بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنفاق الحكومى (مضاعف الإنفاق الحكومي) ومن ثم يتحقق عجز الحساب التجاري نتيجة عجز الموازنة العامة للدولة والتي تحققت بسبب زيادة الطلب الفعال[3].

١) نشوى عبد ربه، **مرجع سبق ذكره**

2) Ncanywa, T. op.cit.

٣) خالد السواعي، **مرجع سبق ذكره**

❑ فى حالة عجز الموارد المادية للدولة عن تلبية الطلب الكلى يتم الاعتماد على الخارج حيث تستورد الدولة احتياجاتها من الخارج ليس فقط من السلع الاستثمارية وإنما كذلك من السلع الاستهلاكية مما يؤدى إلى تضخم واردات الدولة فى مقابلة ضعف صادراتها وتنخفض قدرة الصادرات على تغطية الواردات والنتيجة تتمثل فى تضخم عجز الميزان التجاري والذى يتم تمويله من القروض الخارجية مما يسبب مزيد من الضغط على موارد الدولة ليس فقط لسداد القروض وبل كذلك لسداد فوائد الديون وأعباء خدمتها للخارج أي يمثل تصدير للاستهلاك المستقبلي وللنفقات الاستثمارية ويسبب مزيد من عجز الموازنة العامة للدولة ومزيد من عجز الحساب التجاري.

❑ زيادة عجز الموازنة لا تؤدى إلى زيادة الطلب الكلي فقط بل تؤدى كذلك إلى زيادة معدل الفائدة الحقيقي مما يحفز من تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل ويؤدى إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يجعل الصادرات أعلى سعراً وأقل تنافسية والمحصلة النهائية هى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي عجز الميزان التجاري وهو ما يتفق مع التحليل النيوكينزى لمندل– فليمنج[1].

٨–٤–٣ مبررات العجز المزدوج والمتعلقة بالإنفاق الكلى

❑ فى حالة زيادة الإنفاق الكلى الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومى وعجز الإيرادات الحكومية عن تغطية الإنفاق الحكومى فإن عجز الموازنة العامة يزداد ومع زيادة الإنفاق الحكومي فإن المدخرات الحكومية والقومية ستنخفض بالتبعية ويتبعها ارتفاع معدلات الفائدة مما يجذب الطلب الأجنبي على العملة المحلية فتزداد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية (مع نظام مرن لسعر الصرف) مما يؤدى إلى

[1]) Bartomiej Rokicki (2012) ، **The Mundell –Flemming model**, Faculty of Economic Sciences, University of Warsaw.

زيادة الطلب على الواردات لكونها أرخص نسبياً وأكثر جذباً للمواطنين المحليين مقابل انخفاض الطلب على الصادرات لكونها أغلى نسبياً وأقل جذباً للأجانب والمحصلة الإجمالية لذلك زيادة الواردات وانخفاض قدرة الصادرات على تغطيتها وبالتالي عجز الميزان التجاري أى أن عجز موازنة الدولة يؤدى إلى عجز الميزان التجاري مما يؤكد على أن العلاقة بين العجزين التوأم هى علاقة مباشرة وهو ما يتفق مع الفكر الكينزي.

فى إطار المتطابقة الكينزية فإن: رصيد الميزان التجاري TD (الفرق بين الواردات "M"والصادرات"X") = رصيد موارد القطاع الخاص) الفرق بين الاستثمار"I" والإدخار("S " + رصيد الموازنة العامة (الفرق بين الإنفاق الحكومى"G " والإيرادات الحكومية"T")

$$"X-M" \quad + "G-T" \quad = \text{"}S-I\text{"}$$

ففي الوضع التوازني ونتيجة أن الادخار القومي "S" لا يفي باحتياجات الإستثمار"I" مما يؤدى إلى اختلال شرط التوازن "I=S"، ومن ثم تحقق العجز فى موازنة الدولة ("قصور الضرائب"T" عن تغطية الإنفاق الحكومي "G")، " يتبعه عجز الحساب الجاري (قصور الصادرات "X" عن تغطية الواردات "M") أي أن:

$$"M>X" \quad \Longrightarrow \quad "G>T" \quad \Longrightarrow \quad "I>S"IF$$

ويبدأ عجز الموازنه نتيجة عجز الادخار المحلي عن تغطيه الاستثمار المحلي، وفى هذه الحالة فإن عملية تمويل الاستثمارات تتم من خلال زيادة تدفقات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يعنى زيادة مديونية الاقتصاد القومي للخارج يضاف إلى ذلك عجز الصادرات عن تغطية الواردات نتيجة التضخم فى حجم الواردات ومن ثم تحقق العجز فى الميزان التجاري، أى أن عجز الموازنة العامة للدولة أدى إلى عجز الميزان التجاري.

❑ تفترض فرضية العجز المزدوج أنه فى حالة تحقق عجز في الموازنة العامة لدولة ما بسبب كون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة (G>T) فذلك يعنى أيضاً عجز الحساب الجاري حيث قيمة الصادرات "X" تكون أكبر من قيمة الواردات "M" أي (M>X) فمع افتراض ثبات المدخرات "S"،والاستثمارات "I" فإن العجز في الموازنة العامة سيؤدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وأرتفاع أسعار الفائدة سيؤدى إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، والمحصلة النهائية هى أن ارتفاع سعر الصرف الناتج عن ذلك سيؤدى إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، أو عجز الحساب الجاري، يضاف لذلك أن يمكن ينتج عجز الحساب الجارى عن عجز الموازنة العامة للدولة إذا تسبب فى إما زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض في الضرائب أو كلاهما، مما يساهم فى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي فى زيادة الواردات وهذا يتفق مع كون أن فرضية العجز المزدوج لها أساس في النموذج الكينزي حالة الاقتصاد المفتوح[1].

٩- العجز التوأم فى الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

تزايد عجز الموازنة العامة فى مصر، واستهداف السياسة المالية للحكومة تنفيذ برامج استثمارية مدرجة فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة أدى الى تزايد الفارق بين النفقات العامة والإيرادات العامة مما ساهم بشكل كبير فى تضخم عجز الموازنة العامة للدولة، وعلى الجانب الآخر يعتمد الاقتصاد المصري اعتماد كبير على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من العالم الخارجي مسبباً ارتفاع الواردات السلعية عن الصادرات السلعية.

٩-١ التطور فى عجز موازنة الدولة العامة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

[1]) Omneia Helmy, **op.cit.**

باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ عن الإيرادات العامة والنفقات العامة فى الاقتصاد المصري وتبويب هذه البيانات وحساب عجز الموازنة العامة بالفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وذلك لكون الإيرادات العامة أقل من النفقات العامة على طول السلسلة الزمنية، كما تم تجميع بيانات الناتج المحلى الإجمالي لنفس الفترة واستخدمت هذه البيانات الكمية فى حساب بعض مؤشرات أداء الاقتصاد المصري ومن أهم هذه المؤشرات نسبة نمو النفقات العامة، نسبة نمو الإيرادات العامة، عجز الموازنة العامة للدولة، نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة تغطية الإيرادات العامة للدولة للنفقات العامة للدولة كما موضح بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): التطور فى عجز موازنة الدولة العامة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)
القيمة بالمليار جنيه وبالأسعار الجارية

العام	إيرادات الدولة العامة	نفقات الدولة العامة	العجز فى الموازنة العامة للدولة	الناتج المحلي الإجمالي	إيرادات الدولة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي %	نفقات الدولة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي %	عجز الموازنة العامة للدولة/ الناتج المحلي الإجمالي %	معدل نمو إيرادات الدولة العامة %	معدل نمو نفقات الدولة العامة %	معدل نمو عجز موازنه الدولة العامة %	تغطية إيرادات الدولة العامة لنفقات الدولة العامة %
2000	84	112	-28	316	27%	36%	-9%	-	-	-	75%
2001	76	104	-28	359	21%	29%	-8%	-10%	-7%	-1%	73%
2002	78	116	-37	379	21%	30%	-10%	3%	11%	33%	68%
2003	89	127	-38	418	21%	30%	-9%	14%	10%	3%	70%
2004	102	146	-44	485	21%	30%	-9%	14%	15%	15%	70%
2005	111	162	-51	539	21%	30%	-9%	9%	11%	15%	69%

73%	11%	29 %	36%	-9%	34%	24%	618	-57	208	151	2006
81%	-26%	7 %	19%	-6%	30%	24%	745	-42	222	180	2007
78%	45%	27 %	23%	-7%	32%	25%	896	-61	282	221	2008
80%	15%	25 %	27%	-7%	34%	27%	1042	-70	352	282	2009
73%	40%	4 %	-5%	-8%	30%	22%	1207	-98	366	268	2010
66%	40%	10 %	-1%	-10%	29%	19%	1371	-137	402	265	2011
64%	22%	17 %	14%	-10%	28%	18%	1674	-167	471	304	2012
68%	13%	24 %	30%	-10%	31%	21%	1860	-189	583	394	2013
65%	29%	20 %	16%	-11%	33%	21%	2130	-245	702	457	2014
63%	10%	5 %	2%	-11%	30%	19%	2444	-268	733	465	2015
60%	22%	12 %	6%	-12%	30%	18%	2709	-326	818	492	2016
64%	14%	26 %	34%	-11%	30%	19%	3470	-373	1032	659	2017
66%	14%	19 %	22%	-10%	28%	18%	4437	-423	1229	806	2018
69%	1%	11 %	17%	-8%	26%	18%	5322	-428	1370	942	2019
68%	7%	5 %	4%	-8%	25%	17%	5855	-459	1435	975	2020

المصدر: من أعداد الباحث بناء على البيانات المجمعة من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي http://:data.worldbank.org/indicators، سنوات متفرقة[١].

شكل رقم (١): التطور فى عجز موازنة الدولة العامة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

[١]) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي.

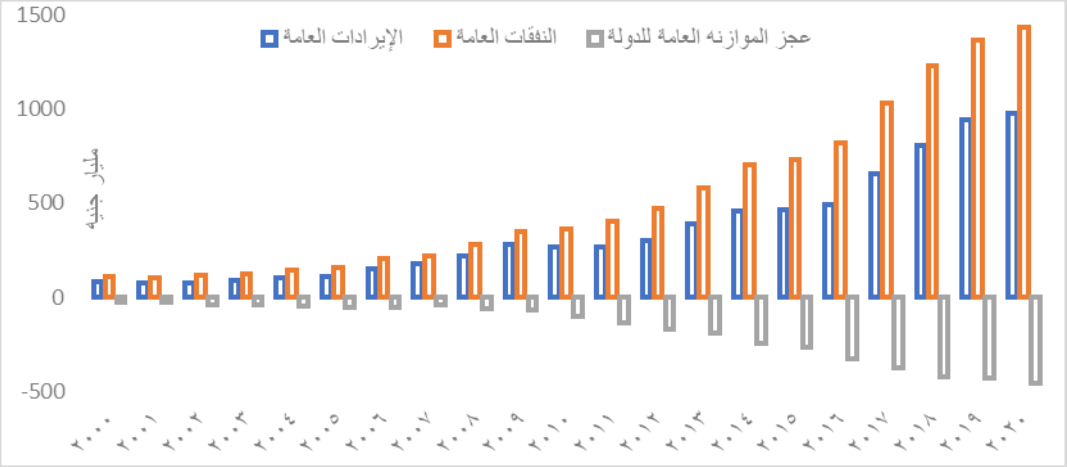

المصدر: من إعداد الباحث

تبنت مصر برنامج يهدف إلى الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينيات يسعى لمواجهة العجز فى موازنة الدولة العامة من خلال إتباع سياسات تهدف إلى تخفيض عجز الموازنة فى حد ذاته وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالي مع العمل على التوجيه الرشيد لنفقات الدولة العامة وزيادة إيرادات الدولة العامة مع العمل على تعظيم الكفاءة الاستثمارية والسعي لخلق قواعد رأس مالية قادرة على تنمية الأصول فى المجتمع وما يتبع ذلك من تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من تنمية اقتصادية وخفض معدلات البطالة والحد من التضخم ..الخ، وباستعراض قيم كل من النفقات والإيرادات العامة خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ بالجدول رقم (٢) تبين أن العجز فى موازنة الدولة العامة اتخذ اتجاه تصاعد مستمر نتج عن تضخم نفقات الدولة العامة وانخفاض قدرة إيرادات الدولة العامة عن تغطيتها كما تبين:

❑ تزايد عجز الموازنة العامة للدولة رغم أن سياسة الحكومة المالية استهدفت تنفيذ برامج استثمارية وأدرجتها فى خططها التنموية وأخذت فى اعتبارها تناسبها مع الإيرادات المتاحة لتمويلها دون الإخلال بالأبعاد الاجتماعية للإنفاق، إلا أن الفجوة التي تحققت بين نسبة النفقات الجارية ونسبة النفقات الاستثمارية أكدت على أن هناك تسرب فى الإنفاق العام تجاه الجوانب الاستهلاكية مما كان له أثر كبير على تضخم عجز موازنة الدولة العامة وعلى الجانب الآخر تسبب ضعف الإنفاق الاستثماري فى تحقيق آثار إيجابية على الاقتصاد القومي من خلال تحقيق إيرادات تساهم فى التخفيف من حدة الآثار السلبية لتضخم الإنفاق العام[١].

❑ تضخم عجز الموازنة العامة للدولة في مصر هو محصلة للخل فى العديد من الجوانب الإدارية والاقتصادية والسياسية ساهمت فى نمو الإنفاق العام بمعدل أكبر من نمو الإيرادات العامة[٢] مع الأخذ فى الاعتبار أن القيمة المطلقة للنفقات العامة تتسم بالكبر مما يزيد من الفجوة بين القيمة المطلقة للنفقات العامة عن القيمة المطلقة للإيرادات العامة بنسبة تتراوح من ١٢٣% إلى ١٦٦% خلال فترة الدراسة.

❑ استمر عجز الموازنة العامة للدولة فى النمو المستمر خلال سنوات الدراسة ولم يسجل العجز إلا انخفاض مرة واحدة فقط عام ٢٠٠٧ حيث انخفض العجز من ٥٧ مليار جنيه إلى ٤٢ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٢٦%، وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٢٠ أعلى قيمة له ليسجل ٤٥٩ مليار جنيه مقابل ٤٢٨ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بنسبة نمو ٧% ويرجع ذلك إلى أن النفقات العامة سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة ١٤٣٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠ وذلك بالمقارنة بعجز

---

١) إيهاب محمد يونس،٢٠١٢. "**نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر**"، قسم الاقتصاد والمالية العامة، أكاديمية الشروق, مصر.

٢) الدين العام المحلى ومؤشرات الاقتدار المالي٢٠٠٥.، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء**

الموازنة العامة للدولة ٩٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠ بنسبة نمو ٤٠% عن عام ٢٠٠٩.

- تراوحت نسبة (عجز الموازنة العامة للدولة/الناتج المحلي الإجمالي) فيما بين ٦% إلى ١٥% بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٩%، وسجل عام ٢٠١٥ أكبر نسبة لعجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- اتخذت النفقات العامة قيمة أكبر من الإيرادات العامة لكل سنوات الدراسة بلا استثناء وذلك بالرغم من سعى الحكومة لترشيد النفقات العام والعمل على زيادة الإيرادات العامة إلا أن الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة أخذ فى التزايد بسبب الزيادة فى النفقات العامة خاصة فى بنود النفقات الجارية، والفوائد على الديون المحلية والخارجية، وعبء الأجور والمرتبات وهو ما أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بشكل دائم وتحوله إلى عجز مزمن للدرجة التي اقترب فيها عام ٢٠٢٠ من ضعفين ونصف ما كان عليه عام ٢٠١٠.
- تراوحت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧% إلى ٢٧% وهي أقل دائما ولكل عام على حدا من نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي تراوحت من ٢٥% إلى ٤٠%، وسجل عام ٢٠١٥ أكبر نسبة للنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٧% عام ٢٠٠٩ وذلك مقابل أكبر نسبة للإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٧% عام ٢٠١٥.
- تراوحت نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة فيما بين أدناها ٦٠% عام ٢٠١٦ وأقصاها والذي تحقق عام ٢٠٠٧ وبلغ ٨١% وسجل عام ٢٠٢٠ نسبة تغطية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة ٦٨%.

٩-٢ الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

يعتمد الاقتصاد المصري اعتماد كبير على التجارة الخارجية، حيث يستورد معظم احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من العالم الخارجي، بينما الغالبية العظمى من الصادرات من المواد الخام والتي تمثل جزء كبير من الناتج القومي، وتعتبر التجارة الخارجية انعكاس للمتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والواردات والصادرات والاستثمار والاستهلاك في مصر، وبهدف التعرف على الميزان التجاري المصري تم تجميع البيانات عن الصادرات والواردات المصرية خلال سلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٠ كما تم حساب الفرق بينهما ليمثل العجز فى الميزان التجاري، بالإضافة إلى تجميع بيانات عن الناتج المحلى الإجمالي لنفس الفترة وتم تبويب البيانات فى الجدول التالي ومن خلاله تم حساب بعد المؤشرات الاقتصادية مثل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي ونسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالي ونسبة نمو الصادرات ونسبة نمو الواردات ونسبة نمو عجز الميزان التجاري بالإضافة إلى نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، رصيد العجز في الحساب التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري.

جدول رقم (٣): التطور فى عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

بالمليارجنيه

البيان	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجاري	الناتج المحلى الإجمالي	الصادرات/ الناتج المحلى الإجمالي %	الواردات/ الناتج المحلى الإجمالي %	عجز الميزان التجاري /الناتج المحلى الإجمالي %	نمو الصادرات %	نمو الواردات %	نمو عجز الميزان التجاري %	تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية %
2000	1	54	-53	316	0%	17%	17%				1%
2001	17	51	-34	359	5%	14%	10%	1963 %	-6%	-35%	33%

37%	4%	11%	28%	9%	15%	6%	379	-35	57	21	2002
57%	-20%	15%	74%	7%	16%	9%	418	-28	65	37	2003
60%	13%	22%	30%	7%	16%	10%	485	-32	80	48	2004
54%	66%	44%	29%	10%	21%	11%	539	-53	115	62	2005
67%	-25%	3%	28%	6%	19%	13%	618	-40	119	79	2006
60%	55%	29%	16%	8%	20%	12%	745	-61	153	91	2007
50%	136%	89%	57%	16%	32%	16%	896	-145	288	143	2008
54%	-20%	-13%	-6%	11%	24%	13%	1042	-115	250	135	2009
52%	26%	20%	15%	12%	25%	13%	1207	-146	300	155	2010
51%	26%	24%	22%	13%	27%	14%	1371	-183	371	188	2011
42%	39%	19%	-1%	15%	26%	11%	1674	-255	442	187	2012
44%	0%	3%	7%	14%	25%	11%	1860	-256	456	200	2013
37%	28%	15%	-2%	15%	25%	9%	2130	-328	523	195	2014
29%	24%	9%	-16%	17%	23%	7%	2444	-406	569	163	2015
35%	6%	16%	41%	16%	24%	9%	2709	-429	659	230	2016
40%	65%	79%	104%	20%	34%	14%	3470	-708	1178	470	2017
36%	33%	24%	11%	21%	33%	12%	4437	-941	1465	524	2018
40%	-17%	-12%	-1%	15%	24%	10%	5322	-777	1294	517	2019
44%	-32%	-27%	-18%	9%	16%	7%	5855	-527	950	423	2020

المصدر: من أعداد الباحث بناء على البيانات المجمعة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتقرير السنوي للبنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي http://:indicators/org.worldbank.data/، سنوات متفرقة.

شكل رقم (٢): التطور فى عجز الميزان التجاري المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

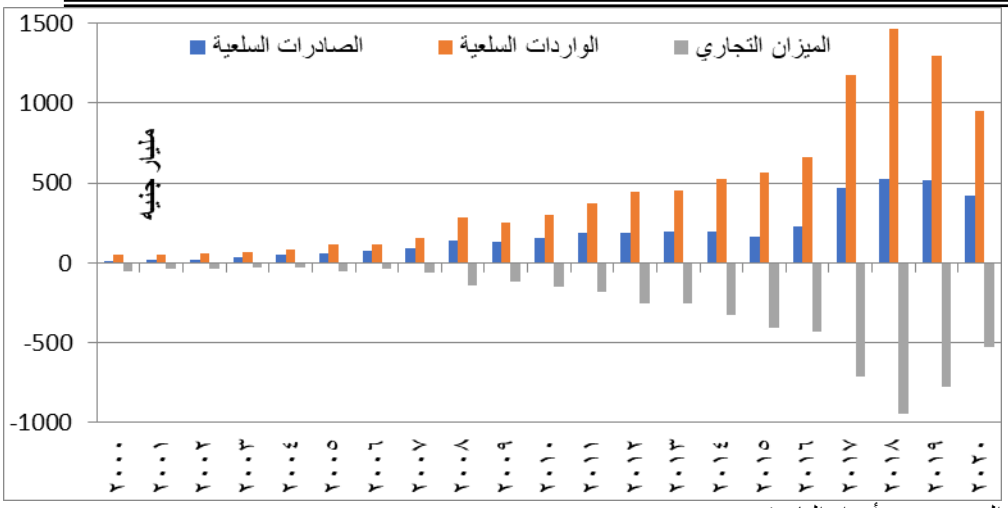

المصدر: من أعداد الباحث

يعد تبادل السلع والخدمات مع الخارج أهم مؤشر للحرية الاقتصادية واتباع مصر لسياسة الانفتاح التجاري ويعتبر كذلك أحد مؤشرات تحسن مستويات المعيشة ومن خلال دراسة التطور فى الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ تبين أنه عاني من عجز مستمر كمحصلة لزيادة قيمة الواردات السلعية من الخارج عن قيمة الصادرات السلعية للخارج، مما يعزى إلى الخلل الهيكلي في الأداء الاقتصادي فرغم تعدد العلاقات والتكتلات الاقتصادية مع دول وقارات العالم التي تضم مصر داخلها إلا أنها تحقق عجز مع غالبية هذه التكتلات الاقتصادية سواء دول غرب وشرق أوروبا ومع دول آسيا ودول أمريكا الشمالية والجنوبية، الفائض الوحيد المحقق مع تكتلات قارة إفريقيا إلا أن وزنها النسبي ضعيف حيث أن نسبة التبادل التجاري معها يتسم بالضآلة[١]، ويمكن التعرف على مزيد من التفصيل من خلال الجدول رقم (٣)

[١] سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، (٢٠٢٠)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، **معهد التخطيط القومي**، رقم ٣١٩.

- تواجه الصادرات المصرية العديد من التحديات الأساسية من أهمها المعوقات الإدارية والفنية الكثيرة، واعتماد الصادرات السلعية على استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج من الخارج مع ضعف الارتباط اللوجستي لمصر بالأسواق العالمية، كما يعتمد الاقتصاد المصري في صادراته على المواد الخام، وتخسر الدولة موارد مالية كبيرة حال انخفاض الأسعار العالمية لهذه المواد سواء بشكل مباشر حينما تكون الدول هي المالك لهذه الموارد أو بشكل غير مباشر حال انخفاض حصيلة ضرائب الأرباح على الشركات المنتجة والمصدرة لهذه الموارد، ويزداد الأمر سوء إذا كان الصادرات تتركز فى تصدير مادة خام واحدة أو مادتين ويمثلان المصدر الرئيسي لدخل الدولة من الصادرات الأمر الذى له آثار انكماشية داخل الدولة تتمثل فى انخفاض مستويات الدخول وزيادة معدلات البطالة، والمحصلة النهائية تدهور النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض حصيلة الضرائب (المباشرة – غير المباشرة).
- انخفاض الميزة التنافسية للصادرات المصرية والتي تتطلب معايير خاصة لدخول الأسواق الأجنبية خاصة فى إطار انتشار الشبكة العنكبوتية والتجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني السلع المختلفة وتوافر معلومات عن جميع المنتجين فى العالم، ومعلومات عن أذواق المستهلكين وعاداتهم وتقاليدهم والتي تتباين ليس فقط منن مجتمع لآخر وإنما كذلك من منطقة لأخرى[1].
- تعانى الصادرات المصرية من العديد من المعوقات الداخلية بالشكل الذى لا يسمح لها بتنمية مشاركتها فى التجارة الدولية مثل ضعف البنية الأساسية للتصدير والصعوبات التمويلية وتدنى جودة خدمات الشحن والتخزين مع ارتفاع

[1]) إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية،٢٠٠١ **وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.**

رسوم الخدمات في الموانئ البحرية والجوية، تعقد وتعدد الإجراءات الجمركية للتصدير هذا بالإضافة إلى المعوقات الخارجية التي تعانى الصادرات منها مثل معايير الجودة المطبقة على الواردات فى الدول المستوردة، اشتراط شهادات تفيد اجتياز اختبارات معينة على السلع المستوردة من الخارج ولا تطلب من المنتجين المحليين[١].

- أغلب الصادرات السلعية التي حققت معدلات نمو مرتفعة كانت ذات قيم منخفضة مما يعكس ضعف الإمكانات التصديرية الحالية والمستقبلية لهذه السلع فقد بلغت نسبة مساهمة السلع الأكثر نموا (١٥ سلعة) نسبة لا تتجاوز ٠.٠٢%من إجمالي قيمة الصادرات المصرية عام ٢٠٢٠، وعلى الجانب الآخر أغلب الصادرات السلعية التي حققت معدلات نمو منخفضة ذات قيماً مرتفعة نسبياً الأمر الذي يحقق استقرار نسبي لقيم الصادرات من هذه النوعيات من السلع، وبلغت نسبة مساهمة هذه السلع (١٥ سلعة) نسبة ٠.٧٧ %من إجمالي قيمة الصادرات المصرية[٢]
- هيكل الواردات المصرية واعتماده على الواردات السلعية من السلع الإستراتيجية والأساسية مما يتسبب في قفزة كبيرة وسريعة في الواردات بسبب أنها تتسم بارتفاع سعرها النسبي كما أن الميل للاستيراد فى مصر يتجه نحو السلع ضئيلة الأهمية اقتصادية مثل السلع الترفيهية أو سلع المحاكاة أو التفاخر والمباهاة ولا تمثل سوى ضياع للعملات الأجنبية الصعبة يضاف لذلك اتباع الحكومة المصرية للسياسات التوسعية والتي ينتج عنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونمو الدخل القومي وبالتالي ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة سواء المعمرة أو غير المعمرة نتيجة "أثر الدخل".

١) تجارب دولية في تنمية الصادرات ٢٠٠٤– **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء، سبتمبر، ص ٥

٢) التقرير الربع سنوي، (٢٠٢٠)، اتجاهات الصادرات المصرية، **وزارة التجارة والصناعة**

- الدخول فى التكتلات الاقتصادية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO وما ترتب على ذلك من تخفيضات جمركية نتج عنها زيادة الطلب على كلا من الواردات السلعية والإنتاجية نتيجة انخفاض أسعارها النسبية.
- تزداد مشاكل الاستيراد فى مصر بسبب ما تعانيه أسواق الاستيراد فى مصر من "مشاكل التركز الاحتكاري" حيث يسود أسواق السلع المستوردة درجة من التركز الاحتكاري مما يؤثر على قرارات التسعير وحجم المعروض وحجم المخزون مثل سوق الواردات من السكر ومصنوعاته يعاني من نسبة احتكار خاص" بمثل ٧٠%، الواردات من المشروبات والسوائل الكحولية والخل بنسبة احتكار خاص ٦٣%، الخ[١].
- فى اطار الأزمة الاقتصادية العالمية شهد عام ٢٠٠٨ عجز الميزان التجاري بما قيمته ١٤٥ مليار جنيه كنتيجة لارتفاع المدفوعات مقابل الاستيراد إلى ٢٨٨ مليار جنيه بينما كانت حصيلة الصادرات ١٤٣ مليار جنيه وبهذا تخطت نسبة نمو عجز الميزان التجاري أقصى حدودها لتبلغ حوالى ١٣٦% بالمقارنة بالعام السابق عليه، هذا وشهد عام ٢٠١٢ نمو كبير في عجز الميزان التجاري عن العام السابق عليه حيث بلغ العجز ٢٥٥ مليار جنيه نتيجة زيادة الواردات إلى ما قيمته ٤٤٢ مليار جنيه وصاحب ذلك انخفاض في حصيلة الصادرات لتسجل ١٨٧ مليار جنيه، وبداية من عام ٢٠١٤ شهد عجز الميزان التجاري فى مصر أرقاماً غير مسبوقة حيث بلغ ٣٢٨ مليار جنيه عام وبنسبة نمو مرتفعة تجاوزت ٣٧% بالمقارنة بالعام السابق عليه.

١) جهاز الرقابة على الصادرات والواردات، التقرير السنوي، ٢٠٠٨

- تسبب عجز الميزان التجاري فى انخفاض قدرة الصادرات على تغطية الواردات خلال فترة الدراسة ولم تصل فى أقصى قدراتها إلا تغطية ٦٧% من الواردات عام ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمة الصادرات السلعية ٧٩ مليار جنيه وبلغت قيمة الواردات السلعية ١١٩ مليار جنيه وسجلت قدرة الصادرات على تغطية الواردات عام ٢٠٢٠ حوالي ٤٢%.
- فى نوفمبر ٢٠١٦ شهد الميزان التجاري تغيراً ملحوظاً بسبب قرار البنك المركزي لتحرير سعر الصرف، وما نتج عنه من استحواذ القائمين على الصناعة المصرية في السوق وفرض أسعار غير حقيقية للسلع مما تسبب في" تضخم أسعار الاستيراد" وبالتالي تضخم عجز الميزان التجاري وسجل قيم لم يصل إليها من قبل ٦٧٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، وسجل العجز أقصى نسبة له ١٨% من الناتج المحلى الإجمالي مما يعكس انخفاض اعتماد الدولة على الموارد المحلية في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى ضعف استجابة الصناعة المصرية للتخفيض فى قيمة الجنيه المصري ومعاناتها من العديد من المشكلات الخارجية والداخلية مثل ارتفاع تكلفة الإنتاج والناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود بنسب كبيرة، وكذلك ارتفاع تكلفة التمويل الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة وذلك منذ تطبيق اتفاق صندوق النقد الدولي نوفمبر ٢٠١٦، هذا وانخفضت نسبة تضخم العجز فى الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي تدريجياً بعد عام ٢٠١٧ لتسجل ١٠% عام ٢٠٢٠ مما يعنى التباطؤ النسبي فى الاندماج فى الاقتصاد العالمي، كما يعنى كذلك تحسن الاعتماد على الموارد المحلية في عملية التنمية الاقتصادية وان كان تحسن ضئيل[١].

١) **معهد التخطيط القومي**، ٢٠٢٠، دراسات وتقارير اقتصادية، ص٧

٩-٣ تحديد العلاقة بين العجزين فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

فى إطار تحديد العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري باستخدام بيانات سنوية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ يتم استخدام أسلوبين، الأسلوب الأول يتم من خلال دراسة العلاقة الاتجاهية بينهما للتعرف على درجة التزامن الاتجاهي لمعدلات النمو والانخفاض للتغيرات فى كلا من العجزين معاً، والأسلوب الثاني يتم من خلال تحديد العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري من خلال استخدام أحد برامج الاقتصاد القياسي EViews 12.

٩-٣-١ تحديد العلاقة الاتجاهية بين العجزين فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

من خلال التمثيل البياني لكلا العجزين التوأم من خلال الجدولين رقم (٢) و(٣) يتم تمثيل هذا العلاقة والموضحة بالشكل رقم (٣) ومن متابعة الأشكال البيانية للتحركات الاتجاهية لكلا من عجز موازنة الدولة العامة وعجز الميزان التجاري تبين أن هناك تزامن حركي بين العجزين حيث تزامن العجزين معاً من حيث النمو بالتزايد أو بالانخفاض لجميع سنوات الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ حيث تزايدا معاً أو انخفضا معاً باستثناء سبعة أعوام فقط حيث شهدا نمو موجب لأحد العجزين مقابل نمو سالب للعجز الآخر.

شكل رقم (٣)

العلاقة الاتجاهية للقيم المطلقة لعجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري خلال

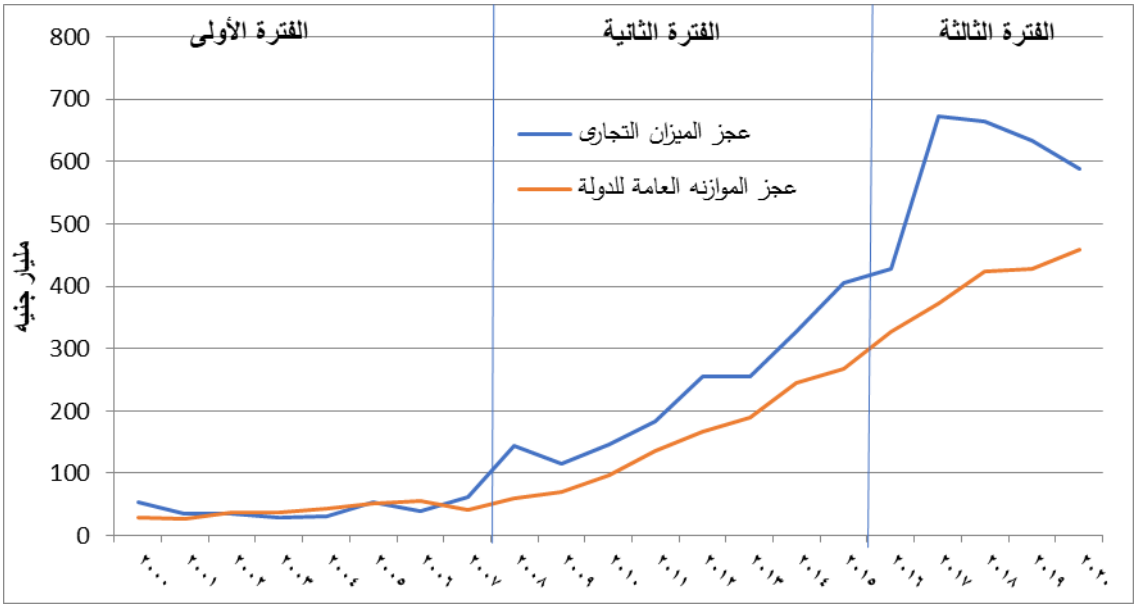

الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠)

المصدر: من أعداد الباحث

فى الشكل السابق تم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات زمنية الفترة الأولى (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧) والفترة الثانية (٢٠٠٧ – ٢٠١٥) والفترة الثالثة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠) وتبين التالي:

أولا: **الفترة الأولى (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)**

اتخذ عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري قيم متقاربة خلال هذه الفترة وتزامن المتغيرين من حيث تزامن النمو بالتزايد أو بالانخفاض لغالبية سنوات هذه الفترة حيث تزايدا معاً أو انخفضا معاً باستثناء الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ففي عام ٢٠٠٣ زاد عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ٣% مقابل

انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ٢٠%، وعام ٢٠٠٦ زاد عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ١١% مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ٢٥%، فى حين شهد عام ٢٠٠٧ العكس حيث اخفض عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ٢٦% مقابل زيادة عجز الميزان التجاري بنسبة ٥٥%.

ثانياً: الفترة الثانية (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات الاقتصادية مما جعلها تتأثر بالعديد من الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية وثورات الربيع العربي والأبعاد الاقتصادية لثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، ويمكن تبين التالي:

- سجل عجز الميزان التجاري قيم أكبر من عجز الموازنة العامة للدولة وتزامن العجزين معاً من حيث نسب النمو بالتزايد أو بالانخفاض لجميع سنوات هذه الفترة حيث تزايدا معاً أو انخفضا معاً باستثناء عام ٢٠٠٩ فقط، حيث شهد هذا العام زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بنسبة ١٥% مقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ٢٠%.
- شهدت هذه الفترة بداية سنوات التضخم فى العجزين التوأم حيث سجل عجز الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٨ حوالي ٦١ مليار جنيه ووصل عام ٢٠١٤ إلى ٢٤٤.٧ مليار جنيه، وفى الجانب الآخر سجل عجز الميزان التجاري عام ٢٠٠٨ حوالي ١٤٥ مليار جنيه ووصل عام ٢٠١٤ إلى ٣٢٨ مليار جنيه. كما شهدت هذه الفترة اتساع الفجوة بين العجزين التوأم حيث سجل الفرق بين العجزين عام ٢٠٠٨ حوالي ٢٠ مليار جنيه ووصل الفرق بينهما عام ٢٠١٥ إلى ٨٣ مليار جنيه.

ثالثاً: الفترة الثالثة (٢٠١٥ – ٢٠٢٠)

شهدت هذه الفترة قفزات غير مسبوقة فى كلا العجزين التوأم مسبباً تضخم كلا العجزين حيث:

- سجل عجز الميزان التجاري قيم أكبر من قيم عجز موازنة الدولة العامة وتزامن العجزين معاً من حيث نسب النمو بالتزايد لجميع السنوات الأولى لهذه الفترة ثم اختلافا فى الاتجاه فى السنوات الثلاثة الأخيرة والتي شهدت زيادة عجز الموازنة العامة للدولة بنسب ١٣.٥% ١.١% و٧.٣% على التوالي ومقابل انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ١.١% و٤.٧% و٧.٤ على التوالي لكل عام عن العام السابق.
- سجلت هذه الفترة تضخم العجزين حيث سجل عام ٢٠١٧ أكبر قيمة لعجز الميزان التجاري بقيمته ٦٧٢ مليار جنيه مقابل أكبر عجز سجلته موازنة الدولة العامة عام ٢٠٢٠ إلى ٥٨٧ مليار جنيه، كما شهدت هذه الفترة اتساع الفجوة بين العجزين عام ٢٠١٧ وسجل الفرق بينهما ٢٩٩ مليار جنيه ثم انخفض الفرق بينهما تدريجياً حتى وصل إلى ١٢٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠.

٩-٣-٢ العلاقة السببية بين العجزين التوأم فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٠) باستخدام اختبار ديكي –فولر الموسع:

للتعرف على العلاقة السببية بين العجزين التوأم فى الاقتصاد المصري وتحديد اتجاه هذه العلاقة باستخدام بيانات سلاسل زمنيه للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، تم استخدام برنامج Eviews12 لتطبيق اختبار ديكي –فولر الموسع بداية من اختبار جذر الوحدة واختبار عدد فترات التباطؤ الزمني واختبار عدد فترات التباطؤ الزمني ثم تم

تطبيق اختبارات جرانجر للسببية واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل.

أولا: اختبار جذر الوحدة

يستخدم اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرار متغيرات النموذج ويتم باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) كما موضح من الجدول رقم (٤) حيث إن المتغيرات تطلبت حساب الفرق الأول والفرق الثاني حيث إنها استقرت عند مستويات متعددة[1] حيث:

- استقر متغير عجز الميزان التجاري (TD) عند الفرق الأول: نرفض فرض العدم "عدم سكون المتغير عند مستوى معنوية ٥%".
- أستقر متغير عجز الموازنة (BD) عند الفرق الثاني: نرفض فرض العدم "عدم سكون المتغير عند مستوى معنوية ٥%".

الجدول رقم (٤): نتائج اختبار ديكي -فولر الموسع (ADF)

اختبار الاستقرار									
Variables	Level			1st Difference			2nd Difference		
	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result	ADF	Sig.	Result
BD	2.828	1	No stationary	-1.35	0. 58	No stationary	-7.72	0.001	stationary
TD	0.056	0.95	No stationary	-4.151	0.0051	Stationary	-	-	-

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

[1])Dickey D. and Fuller W. (1979)، " Distribution of the estimators for Autoregressive Time Series With a unit Root ", **Journal of the American Statistical Association**, p74.

٩-٣-٣ اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

بهدف اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ تم استخدام المعيار التالية وتبين أن عدد فترات الإبطاء المناسب للنموذج هو فترة إبطاء واحدة طبقاً لاختبار SC كما موضح بالجدول رقم (٥) **الجدول رقم (٥): اختبار عدد فترات الأبطاء**

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
23.54779	23.63607	23.53804	57228493	NA	-198.0734	0
19.69901	19.96386*	19.66978	1204403.*	60.74392*	-161.1931	1
19.85253	20.29393	19.80381	1416722.	4.038728	-158.3324	2
19.66928*	20.28725	19.60108*	1238238.	6.733222	-152.6091	3
19.94509	20.73962	19.85739	1832703.	1.714159	-150.7878	4

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

٩-٣-٤ اختبار الاستثناء لفترات التباطؤ Chi-squared test statistics for lag exclusion

نستخدم اختبار الاستثناء على فترات التباطؤ وذلك بالاعتماد على اختبار Chi-squared test statistics for lag exclusion حيث إن السلسلة الزمنية تحتوي على بيانات ٢١ سنه وبالتالي فأن فترتي إبطاء هما العدد الأمثل من فترات التباطؤ كما موضح من الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦): اختبار الاستثناء لفترات التباطؤ الفترة الكلية

VAR Lag Exclusion Wald Tests

Chi-squared test statistics for lag exclusion:
Numbers in [ ] are p-values

Joint	BD	TD	
26.14453 [0.0000]	25.78869 [0.0000]	9.397145 [0.0091]	Lag 1
4.070702 [0.3965]	1.481649 [0.4767]	1.810025 [0.4045]	Lag 2
4	2	2	Df

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

٩-٣-٥ اختبار جرانجر Granger causility

يتم الاستعانة باختبار جرانجر لتحديد العلاقة السببية العجزين التوأم وتحديد ما إذا كانت علاقة ذات اتجاه واحد أم علاقة ذات اتجاهين ويتضح من الجدول رقم (٧) وجود علاقة ذات اتجاه واحد بين المتغيرات حيث تم رفض الفرض العدم وقبل الفرض البديل عند مستوى معنوية ٥% اى أن العلاقة السببية أحادية الاتجاه وتتجه من عجز الموازنة العامة الى عجز الميزان التجاري فى الآجل القصير.

الجدول رقم (٧): نتائج اختبار Granger causility

Null Hypothesis:	Observations	F-Statistic	Probability
BD does not Granger Cause TD	19	6.02114	**0.0130**
TD does not Granger Cause BD	19	0.96979	**0.4032**

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 12

٩-٣-٦ العلاقة السببية في الآجل الطويل نموذج (TODO & Yamamoto)

سيتم استخدام ذلك النموذج للتعرف على مدى وجود علاقة سببية في الآجل الطويل فيما بين العجزين أم لا ويعتمد ذلك النموذج هل عدة خطوات:

اولاً: التعرف على رتب استقرار السلاسل الزمنة للنموذج وهو ما تحديده مسبقا طبقاً للنتائج الموضحة في الجدول رقم (٤).

ثانياً: تحديد عدد الابطاءات للنموذج وقد تم تحديدها طبقا لنتائج برنامج EVIEWS والجدول رقم (٥) يوضح وتبين أن عدد فترات الإبطاء الزمني هو فترة إبطاء زمنية واحدة طبقاً لاختبار SC.

ثالثاً: نضيف الى ذلك كل المتغيرات بإبطاء هو $(K+ d_{max})$ حيث K عدد الابطاءات المقترحة وقد تم تحديد بفترة إبطاء واحدة، d_{max} هي أعلى رتبة استقرار

للسلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج وذلك طبقاً لاختبارات جذر الوحدة والتي أن اعلى رتبة لاستقرار السلاسل الزمنية عند بالدرجة الثانية.

وتوضح المعادلات التالية طبيعة العلاقة بين العجزين في الآجل الطويل

TD = 0.0648096168692*TD(-1) + 2.11849452968*BD(-1) + 2.84401945335 - 0.197003759181*BD(-3) - 0.380851788739*TD(-3)

BD = 0.0337657986812*TD(-1) + 1.38086337081*BD(-1) - 10.5265613849 - 0.680662243194*BD(-3) + 0.140035744301*TD(-3)

جدول رقم (٨) العلاقة السببية في الآجل الطويل نموذج (TODO & Yamamoto)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: TD			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0109	1	6.473446	BD
0.0109	1	6.473446	All
Dependent variable: BD			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7528	1	0.099156	TD
0.7528	1	0.099156	All

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (٨) أن عجز الموازنة العامة هو الذي يؤثر في عجز الميزان التجاري في الآجل الطويل أي أن هناك علاقة سببية في الآجل القصير طبقاً لاختبار غرانجر Granger causility، وهناك علاقة سببية في الآجل الطويل طبقا لنموذج (TODO & Yamamoto)

٩-٣-٧ تحليل مكونات التباين Variance decomposition

ترجع أهمية استخدام تحليل مكونات التباين إلى أهمية التعرف على مقدار التباين في كل متغير من متغيرات النموذج، أو بمعنى أخر يعبر هذا التحليل عن مساهمة كل من المتغيرات فى حجم التباين الذي يحدث فى المتغير محل الاهتمام عند فترة زمنية معينة.

جدول رقم (٩): تحليل أثر الصدمات في عجز الميزان التجاري

Variance Decomposition of TD:

BD	TD	S.E.	**Period**
0.000000	100.0000	58.01855	1
14.84253	85.15747	69.61883	2
28.28374	71.71626	88.65219	3
37.81428	62.18572	118.5154	4
43.56483	56.43517	163.5626	5
46.70377	53.29623	229.8937	6
48.32396	51.67604	326.2736	7
49.13611	50.86389	465.3492	8
49.53725	50.46275	665.3376	9
49.73394	50.26606	952.4226	10

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

أظهرت نتائج اختبار تحليل آثر الصدمات فى الآجل القصير والطويل للتغيرات في عجز الموازنة وتأثيرها على عجز الميزان التجاري حيث في الآجل القصير ولنفترض في الفترة الثالثة نجد صدمة التغير في عجز الميزان التجاري قد تسبب ٧١.٧١ % من التغيرات أو التقلبات في عجز الميزان التجاري نفسه (صدمة ذاتية)، أما بالنسبة للآجل الطويل في الفترة العاشرة فأن آثر هذه الصدمة ينخفض ليصبح ٥٠.٢٦ %.

أما بالنسبة لصدمة عجز الموازنة العامة في الآجل القصير في الفترة (٣) فأنها تسبب ٢٨.٢٨% من التغيرات في عجز الميزان التجاري، أما في الآجل الطويل فأنها تزداد لتفسر ٤٩.٧٣% من التغيرات في عجز الميزان التجاري الموضحة

بالجدول رقم (٩) أن متغير عجز الميزان التجاري الجانب الأكبر من أخطاء التباين خلال الثلاث فترات الأولى والتي تعزى إلى التغير نفسه فى حين أن متغير عجز الموازنة العامة يفسر الجانب الأكبر من أخطاء التباين خلال الفترات الأخيرة حيث:

- يفسر متغير عجز الميزان التجاري ١٠٠% من أخطاء التباين تعزى إلى المتغير نفسه (TD) خلال الفترة الأولى، بينما ٨٥% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، إلا أنه انخفضت قدرته التفسيرية بعد ذلك مسجلاً فى الفترة الثالثة حوالي ٧١% وفى الفترة الرابعة سجل ٦٢%.
- فسر متغير عجز الموازنة العامة حوالي صفر% من أخطاء التباين فى الفترة الأولى وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الموازنة العامة في الفترة الثالثة لتصل إلى نحو ٢٨% من أخطاء التباين وفى الفترة الرابعة فسر ٣٧% من أخطاء التباين.
- في الفترة العاشرة نجد أن نحو ٥٠% من أخطاء التباين تعود للمتغير نفسه فيما زادت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الموازنة العامة إلى حوالي ٤٩.٧٣% من أخطاء التباين. **جدول رقم (١٠): آثر الصدمات في عجز الموازنة العامة**

Variance Decomposition of BD:

Period	S.E.	TD	BD
1	16.93592	44.11577	55.88423
2	29.97393	48.14007	51.85993
3	46.42270	49.27017	50.72983
4	68.81902	49.71073	50.28927
5	100.1855	49.90501	50.09499
6	144.6547	49.99533	50.00467
7	208.0563	50.03834	49.96166
8	298.6930	50.05906	49.94094
9	428.4307	50.06910	49.93090
10	614.2537	50.07397	49.92603

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12

أظهرت نتائج اختبار تحليل اثر الصدمات فى الآجل القصير والطويل للتغيرات في عجز الميزان التجاري وتأثيره على عجز الموازنة العامة، حيث في الآجل القصير ولنفترض في الفترة الثالثة نجد صدمة التغير في عجز الموازنة قد تسبب ٥٠.٧٢ % من التغيرات أو التقلبات في عجز الموازنة (صدمة ذاتية)، أما بالنسية للآجل الطويل في الفترة العاشرة فأن آثر هذه الصدمة ينخفض ليصبح ٤٩.٩٢ %.

أما بالنسبة لصدمة عجز الميزان التجاري في الآجل القصير في الفترة (٣) فأنها تسبب ٤٩.٢٧% من التغيرات في عجز الموازنة العامة، أما في الآجل الطويل فأنها تزداد لتفسر ٥٠% من التغيرات في عجز الموازنة العامة الموضحة بالجدول رقم (١٠) أن متغير عجز الموازنة العامة يفسر الجانب الأكبر من أخطاء التباين خلال الثلاث فترات الأولى والتي تعزى إلى التغير نفسه فى حين أن متغير عجز المزيان التجاري يفسر الجانب الأكبر من أخطاء التباين خلال الفترات الأخيرة حيث:

- يفسر متغير عجز الموازنة العامة ٥٥% من أخطاء التباين او التقلبات تعود إلى المتغير نفسه (BD) خلال الفترة الأولى، بينما ٥١% من أخطاء التباين في الفترة الثانية تعزى إلى المتغير نفسه، إلا أنه انخفضت قدرته التفسيرية بعد ذلك مسجلاً فى الفترة الثالثة حوالي ٥٠.٧٢% وفى الفترة الخامسة سجل ٥٠%.
- فسر متغير عجز الميزان التجاري حوالي ٤٤% من أخطاء التباين أو التقلبات في عجز الموازنة العامة فى الفترة الأولى وتزايدت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري في الفترة الثالثة لتصل إلى نحو ٤٩.٢٧% من أخطاء التباين وفى الفترة الرابعة فسر ٤٩.٧١% من أخطاء التباين.

- في الفترة العاشرة نجد أن نحو ٤٩.٩٢% من أخطاء التباين تعود للمتغير نفسه فيما زادت القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري إلى حوالي ٥٠% من أخطاء التباين.

٩-٣-٧ دالة الاستجابة للصدمات (Impulse Response Function)

يتبع مسار الاستجابة لردة الفعل المسار الزمني للتغيرات المفاجئة التي يمكن أن تتعرض لها مختلف متغيرات النموذج وكيفية استجابة المتغيرات الأخرى لأي تغير مفاجئ في أي متغير من متغيرات الدراسة. ومن الشكل رقم (٤) الذي يظهر مدى استجابة متغير عجز الموازنة العامة جراء حدوث صدمة في متغير عجز الميزان التجاري او العكس، فقد أظهر الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين

الشكل رقم (٤) دالة الاستجابة للصدمات

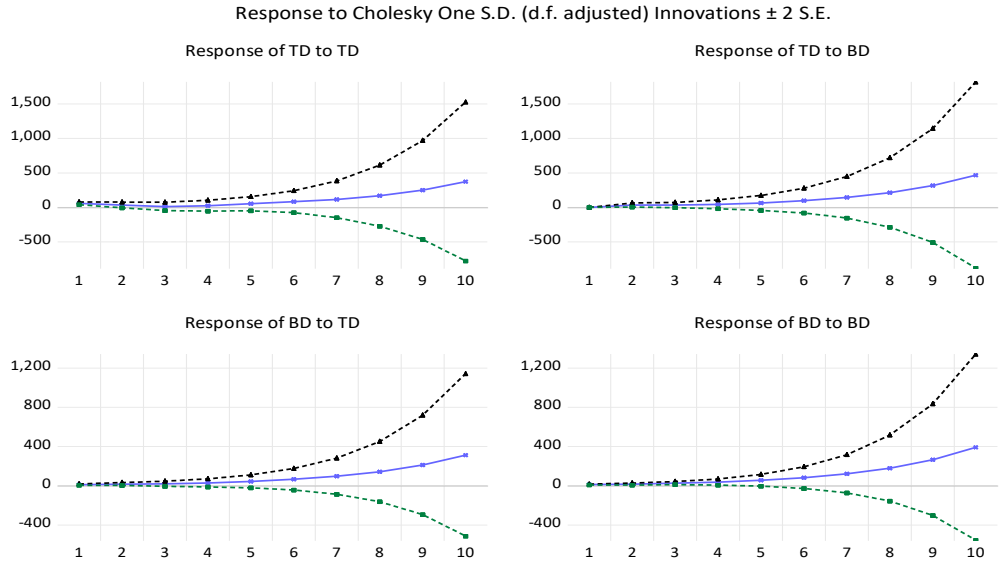

المصدر: نتائج برنامج EViews12

١٠- النتائج

تم تحديد وتحليل العلاقة بين العجز المزدوج فى مصر بتحليل بيانات سنوية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠ باستخدام أسلوبين، الأسلوب الأول من خلال دراسة العلاقة الاتجاهية بين العجزين والتعرف على درجة التزامن الاتجاهي لمعدلات النمو والانخفاض للعجزي معاً، والأسلوب الثاني تم باستخدام أحد برامج الاقتصاد القياسي Eviews12 بهدف تحديد العلاقة السببية بين العجزين باستخدام اختبار ديكي –فولر الموسع واختبار جرانجر للسببية ونموذج (TODO & Yamamoto) واختبار تحليل مكونات التباين وكذلك اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل وتبين التالى:

- بمتابعة بيانات السلسلة الزمنية والأشكال البيانية لتحركات العجزين تبين أن هناك تزامن بين العجزين حيث تزامن العجزين معاً خلال جميع سنوات الدراسة إلا أن المحرك الرئيسي كان عجز الموازنة الى ساهم في التغيرات في عجز الميزان التجاري، باستثناء ٦ أعوام فقط حيث قابل النمو الموجب لأحد العجزين نمو سالب للعجز الآخر والعكس.
- القدرة التفسيرية للعجز فى الميزان التجاري في مصر فى بداية الفترة (الأربع فترات الأولى) كان أقوى من عجز الموازنة العامة للدولة، فى حين أن القدرة التفسيرية لعجز الموازنة العامة للدولة فى الفترتين الأخيرتين (الفترة الخامسة والفترة السادسة) كان أقوى من للعجز فى الميزان التجاري في مصر حيث إن:
- تركز الغالبية العظمى من الصادرات المصرية فى بعض المواد الخام وهي السلع الأكثر عرضة للصدمات الخارجية بالشكل الذي يحقق اختلالات هيكلية فى الميزان التجاري، وهو ما يعزى إلى أن الاختلال الخارجي نشأ نتيجة الاختلال الداخلي فى الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري.

□ تتمثل الواردات السلعية فى السلع الاستهلاكية والاستثمارية الأمر الذي يشكل هيكل الواردات المصرية فى الواردات من الوقود والواردات من المواد الخام ومن السلع الوسيطة بالإضافة إلى السلع المعمرة وكذلك واردات السلع الاستثمارية، وأدى ذلك إلى زيادة القدرة التفسيرية لمتغير عجز الميزان التجاري فى الفترات الأولى الأربعة ويمول هذا العجز من القروض الداخلية أو الخارجية الأمر الذي يشكل ثقل على موازنه الدولة العامة ليس فقط بسبب القروض نفسها وإنما كذلك بسبب فوائد القرض وأعباء خدمته.

❑ زيادة الإنفاق الحكومي يؤدى الى يزداد زيادة عجز الموازنه العامة للدولة، واتضح ذللك من نتائج النموذج القياسي ، التي أوضحت زيادة القدرة التفسيرية لمتغير عجز موازنة الدولة العامة فى الفترة الخامسة والفترة السادسة لتصل أقصاها ٥٣.٣٧% فى الفترة السادسة، ومع انخفاض مستوى الادخار القومي تنخفض المدخرات بصفة عامة الأمر الذى قد يؤدى الى رفع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر إغراء للمواطنين والعكس تصبح الصادرات أغلى نسبياً وأقل جاذبية والمحصلة النهائية زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وهكذا.

١١- التوصيات

توصى الدراسة بضرورة اتباع سياسات قوية تدعم الصادرات المصرية والتركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة الكبيرة والأقل عرضة للصدمات الخارجية مع مراعاة تطبيق معايير الجودة العالمية على الصادرات المصرية ووضع قيود على الواردات خاصة الواردات الاستهلاكية والترفيهية والتركيز على الواردات الإنتاجية وإتباع إستراتيجية التوجه الداخلي (الإحلال محل الواردات) هذا جنبا لجنب مع استراتيجية

ذات التوجه الخارجي وهى استراتيجية التصدير مع إتباع السياسات المالية التي تؤدى الى تقليل عجز الموازنة العامة مثل ترشيد الإنفاق الحكومى واستخدام السياسات الضريبية الملائمة.

٢- "وضع سياسات اقتصادية ذات آثر وفعالية مزدوجة لتخفيض كلاً من عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري معاً" ومن أمثلة هذه السياسات:

- ✓ قيام الحكومة باتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى زيادة إيراداتها من خلال رفع الرسوم الجمركية على الواردات بالشكل الذي يحجم من الواردات خاصة من السلع الاستهلاكية ويعظم من إيرادات الدولة، على أن يتم ذلك في ضوء الاستثناءات العامة الممنوحة من منظمة التجارة العالمية خاصة للدول التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها.
- ✓ اتباع سياسات تحفيزية للإنتاج لزيادة الصادرات والاستفادة من سياسات تحرير التجارة في مجال التخصص في الإنتاج.
- ✓ تقليل فجوة الادخار والاستثمار من خلال وضع سياسات لزيادة الادخار وجذب الاستثمارات الوطنية مما يساعد فى تخفيض عجز الموازنة وعجز في الميزان التجاري.
- ✓ إصلاحات جذرية في قطاع التجارة والقطاع المالي لتحقيق كفاءة الأسواق وتحقيق سياسات التبادل التجاري المتكافئ.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالصادرات المصرية والقضاء على العقبات التي تقابلها خارجيا مثل انخفاض مركونات الطلب الدخلية والسعرية لتقليل عجز الميزان
- ✓ اتباع سياسات تهدف إلى تعزيز قطاع التصدير وذلك من خلال وضع خطة طويلة الأجل لتحقيق قفزة فى الصادرات المصرية التي تراعى معايير

الجودة العالمية مع التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة العالية والأقل عرضة للصدمات الخارجية

المراجع باللغة العربية والإنجليزية

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- حلمي إبراهيم٢٠٠١، "تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة ١٩٧٥- ٢٠٠٠)، **رسالة دكتوراه**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

٢- محمد سيد عابد، (٢٠٠١)، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

٣- ممدوح الخطيب الكسواني، (٢٠٠١)، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

٤- جيمس جوارتني، ريجارد استروب، (٢٠٠٢)، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر الرياض.

٥- الدين العام المحلى ومؤشرات الاقتدار المالي، ٢٠٠٥، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء.

٦- **الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية**، (٢٠٠٦)، تطور عجز الموازنة العامة للدولة الأسباب، الآثار، الحلول، مصر.

٧- إيهاب محمد يونس،٢٠١٢. "**نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر**"، قسم الاقتصاد والمالية العامة، أكاديمية الشروق, مصر

٨- نيفين فرج، (٢٠١٤)، "**أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**"، بحث منشور مجلة كلية التجارة، جامعة الأزهر.

٩- خالد السواعي، وآخرون، (٢٠١٥)، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الإقتصادي والانفتاح التجاري: حالة الأردن"، **المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية**، المجلد٢، عدد٢.

١٠- كوثر إبراهيم، (٢٠١٦)، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في سورية، **رسالة ماجستير**، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

١١- نشوى عبد ربه، (٢٠١٩)، "العجز التوأم دراسة حالة مصر للفترة (١٩٧٥ -٢٠١٨)"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٩، العدد ٢، يونيو ٢٠١٩.

١٢- عطا الله مسعود وآخرون، (٢٠١٩)، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الميزان التجاري فى الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٧)، **مجلة دفاتر اقتصادية**، مجلد ٩.

١٣- سياسات الإصلاح الاقتصادي وآثارها على هيكل تجارة مصر الخارجية، (٢٠٢٠)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، **معهد التخطيط القومي**، رقم ٣١٩.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Anoruo, E. & Sanjay, R. (1998), Current account and fiscal deficit: Evidence from five developing economies of Asia, **Journal of Asian Economics**.
2- Chen, D. (2006)، Effects Twin Deficit of monetary policy on the twin deficits. Quarterly Review of Economics and Finance
3- Bartomiej Rokicki (2012) ، **The Mundell -Flemming model**, Faculty of Economic Sciences, University of Warsaw.
4- Omnia Helmy and Chair Zaki, (2015)، The nexus between internal and external macroeconomic imbalances: evidence from Egypt working, The Egyptian center of economic studies, Paper No 181.
5- Ncanywa, T.&T.E. Letsoalo (2018)." Which among twin deficits hypothesis, twin divergence, and Ricardian's equivalence hold in a developing country**?". Journal of Public Affairs**, DOL: 10.1002/pa. 1904.
6- Behera, H. K. and I. S. Yadav (2019). "Explaining India's current account deficit: a time series perspective". **Journal of Asian Business and Economic Studies,** https://doi.org/10.1108/JABES-11-2018-0089.

ثالثاً: التقارير

١- تجارب دولية في تنمية الصادرات (٢٠٠٤)، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء
٢- الموازنة العامة للدولة، (٢٠١٠)، كيف تقرأ الإحصاءات، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، مجلس الوزراء.
٣- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
٤- قاعدة البيانات الدولية للبنك الدولي http://data.worldbank.org/indicators/، سنوات متفرقة.
٥- جهاز الرقابة على الصادرات والواردات، التقرير السنوي، ٢٠٠٨